جهود القوى الصاعدة
في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة

د. إدريس عطية
جامعة تبسة.

ملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة مستقبل العلاقات الدولية في ظل الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها القوى الإقليمية الصاعدة، الساعية لإيجاد مكانة فاعلة في الممارسات الدولية المتسارعة، بحيث تتطلع هذه القوى لأدوار أكبر خارج محيطها وحدودها الإقليمية، جاهدة في ذلك إلى طبع تصوراتها المستقبلية في العلاقات الدولية، وترتكز هذه الدول في طرحها القائم على إصلاح الأمم المتحدة، بناء على الخلل الوظيفي الذي يكتنف ميكانيزمات تسيير دواليب المنظمة، وعدم الحاجة إلى بعض الهيئات الأخرى، كمجلس الوصاية، هذا إضافة إلى إجمالها عقبات ومشاكل الأمم المتحدة، مثل عجزها في تكوين جيش أممي، وقاموس عالمي لتعريف المصطلحات والتي على رأسها اليوم، مفهوم الإرهاب، والعدوان، والتدخل... وغيرها، إلى جانب العجز الأفقي الذي أصاب هيئة الأمم في حل الكثير من النزاعات، وإدارة الأزمات الإنسانية.

الكلمات الدالة: القوى الصاعدة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الترتيب الدولي، المشكلات العالمية، المستقبل المشترك.

Abstract:

This paper aimed exposure to study the future of international relations in the light of the roles that can be undertaken by regional powers emerging, seeking to find an effective position in the accelerating international practices, so that these forces are looking more outside the perimeter and territorial boundaries of the roles, hard at it to reprint future perceptions in international relations. These countries are based to ask based on United Nations reform, based on the dysfunction surrounding the mechanics of running Motors organization, and need not to some other bodies, such as the Council guardianship, add this to the summarized obstacles and problems of the United Nations, such as the inability to form a UN army, global Dictionary to define terms which are headed today, the concept of terrorism, aggression, interference ... and others, as well as horizontal deficit, which hit a UN body to resolve a lot of conflicts and humanitarian crises management.

Key words; rising powers, the United Nations, the Security Council, the international rankings, global problems, common future

مقدمة:

تتطلع القوى الصاعدة الجديدة إلى أداء أدوار أكبر على المسرح العالمي، إذ يبدوا أن الثابت الوحيد، هو عنصر التأثير، الذي يطرح بإستمرار في ظل "**حقبة ما ــ يسمى ـ بعد الحرب الباردة**"

بإعتبار أن مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين وإنهيار الإتحاد السوفياتي، قد شهدت لحظة تراجع كبير في ظاهرة التوازن العالمي، أو لحظة ما يعرف بالأحادية الأمريكية، التي حادة في بدايتها، والتي بدأت الأمور فيها تعود ـ فيما بعد ـ إلى حالة من التوازن وبالخصوص بعد الفراغ الذي أحدثه زلزال تفكك الإتحاد السوفياتي، وإرتدادات ذلك الزلزال على هيكل القوى العالمي.

ولقد شهد هيكل توزيع القوى في النظام العالمي -عبر التاريخ- تغيرات راديكالية تتناسب والسياق التاريخي الذي حدثت فيه.

والتي ساهمت في تشكيل و بلورة شكل النظام العالمي وتوزيع القوى فيه، حيث إتسم القرن التاسع عشر بسيطرة الإمبراطوريات التقليدية (فرنسا والمملكة المتحدة) على مقاليد القوة في العالم، بينما القرن العشرين أفول هذه الإمبراطوريات كقوى عظمى، لصالح الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإبان الحرب الباردة التي أعادت رسم خريطة توزيع هذه القوى والتي سميت حسب العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية بالثنائية القطبية.

وعلى الرغم من الأحادية التي ميزت الوضع الدولي ـ بعد زوال نظام يالطا ـ إلا أن استقرار الولايات المتحدة الأمريكية ليس هو السمة الوحيدة المميزة للمنتظم العالمي الراهن، فبالإضافة إلى ذلك نجد البروز الكبير لكل من اليابان ودول الإتحاد الأوروبي، وكذلك بعض من القوى الإقليمية الأخرى التي تتطلع إلى أداء بدور سياسي على الساحة العالمية، كحال دول مجموعة "**البريكس**" **"BRICS "** (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، التي تدفع بقوة إلى كسب مساحة واسعة في الفضاء الجيو-استراتيجي العالمي، للتطلع إلى القيام بأدوار أكبر في النسق العالمي الذي دخل مرحلة البحث عن هوية البنية الجديدة أو بالأحرى النسق الآخذ في التشكل.

وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة، تعيش هيئة الأمم المتحدة عدم إنسجام متواصل بين أعضائها بسبب الظروف الجديدة في العلاقات الدولية، والمتمثلة في نظام تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا، وتقوده اقتصاديا مجموعة الثمانية الكبار G8، ودفاعيا حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي NATO).

ولذلك تسعى مجموعة من الدول الصاعدة إلى إعادة النظر في ميثاق الهيئة الأممية، مشكلة في ذلك جبهة موحدة ومتساندة تتكون من اليابان، والهند، وألمانيا، والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، ساعيا منها في ذلك إلى تجسيد إصلاحات فعلية تمس الهياكل الأساسية للمنظمة الأممية، وكذا دورها ووظائفها للتجاوب ومعطيات زمن ما بعد الحداثة، وما تفرضه العولمة من تجليات تتجه بالمجتمع الدولي إلى المزيد من الكوارث والمآسي الإنسانية، ذات الطابع الجماعي والعابر للحدود والمتخطي للقارات، وليس بالضرورة مشكلات قطرية أو ذات طابع محلي.

وبناء على ما سبق يمكن أن نطرح اشكالية الدراسة التالية : **كيف تتحدد أدوار القوى الصاعدة في إصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة ؟**

ومن أجل الاجابة على اشكالية هذه الدراسة ؛ تم توظيف الفرضية المختارة التالية :

كلما كان هناك تنسيق بين القوى الاقليمية الصاعدة كلما كان لها دور بارز في التأثير على أجندة هيئة الأمم المتحدة بما فيها السعي لإصلاحها.

ويحاول هذا البحث ـ عبر أربعة محاور ـ الكشف عن تطلعات القوى الصاعدة في الدفع بوتيرة متسارعة اصلاح الأمم المتحدة، ومحاولة استعراض مختلف المجهودات لإصلاح هذه الهيئة الأممية، لاسيما تلك الإصلاحات المتعلقة بوظائف مجلس الأمن الدولي.

المحور الأول: القوى الصاعدة المفهمة والمعايير

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي ما تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من حالة التخلف والركود الذي تعاني منه، والسعي لتحقيق التقدم المنشود في مختلف أبعاد التنمية، فإن البعض منها قد نجحت في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الإقتصادي إمتدت لعقودا من الزمن، وهو الأمر الذي جعلها محل إهتمام المؤسسات الدولية والقوى الإقتصادية الغربية القائمة، والتي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والإستشرافية ضمن ما أطلق عليه "الإقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة"، ومن بين قوائم الإقتصادات والدول الصاعدة المتعددة والمختلفة بإختلاف المعايير التي وضعت لتحديد هذا الصعود وتعريفه، تلك التي عرفت بتجاربها التنموية المتميزة، وبقواها وقدراتها الكبيرة الكامنة، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة"، وأبرز تلك القوى هي التي أطلق عليها ـ إختصارا تسمية ـ "البريكس"[1].

وهناك من يرى أنه لا يمكن القول بوجود تعريف لها، أي الدول الصاعدة "**القوى الصاعدة**" أو "**القوى المنبثقة**" أو "**الإقتصاديات الصاعدة**" باللغة الفرنسيةPays émergents باللغة الإنجليزية Rising Powers وهناك من يقول أنه ليس لها تعريف إقتصادي محدد، أو بالأحرى هو مصطلح غامض، وهذا التصور ظهر في ثمانيات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية[2]، أو دول الجنوب، تزامنا مع بحث بنوك الإستثمار الأمريكية عن أسواق لتعظيم مكاسبها، وحماية مكانتها كقوة في الأسواق المالية[3].

ويمكن القول أن الدول الصاعدة ـ وهو مصطلح أستحدث من طرف الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael في التجمع المالي الدولي، وكان أول إستعمال للعبارة سنة 1981م ـ هي التي كانت تقدم فرصا مناسبة للمستثمرين[4]. ولكنها ما تزال الأقل تقدما، أو التي لم تصل إلى مستوى

الدول المتقدمة، ولا تصنف في هذه الفئة، ومن هنا يمكن التساؤل عن قاعدة أو معيار تصنيف هذه الدول؟[5] .

وعلى العموم، فإن لهذه الدول خصوصية معينة تظهر ـ بالدرجة الأولى ـ في المجال الإقتصادي والتي تمتاز بــ : تسجيل نمو سريع، ومستوى معيشي للأفراد يتجه نحو مستوى الدول المتقدمة، وبوجود الشركات الجديدة وبنية تحتية للتنمية وبنوعية حياة لمواطنين أفضل[6].

وهو ما مكنها من توفير أرضية مناسبة، للمستثمرين الدوليين كونها أشد نموا وأضعف ديونا وأكثر إستقطابا لرأس المال الخارجي[7]، وأنها تمتاز بنمو ملحوظ في دخل الفرد والعمل، ونصيب مرتفع في الدخل العالمي"، ومن الملاحظ أنها إندمجت سريعا في الإقتصاد العالمي على صعيدين.

- **الصعيد التجاري**: تنمي قطاع التصدير.
- **الصعيد المالي**: تفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي[8].

ومن أهم مراكز مجموعة القوى الصاعدة الجديدة، آسيا الشرقية بالتحديد، وهذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى منها بالجيل الأول لبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينات من القرن العشرين، مثل "التنانين الأربعة الآسيوية" كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وهناك أيضا ما يسمى بالجيل الثاني للثمانينيات والتسعينات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها هي ماليزيا، بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهي اندونيسيا وتيلاند والفلبين، ثم هناك دولتان قارتان: الصين والهند[9]، ودولتان من أمريكا اللاتنية، البرازيل والأرجنتين[10].

وتلجأ أحيانا هذه الدول نفسها يجانب كثافة الإستثمار إلى التصدير، وهو ما قامت به الهند ـ على سبيل المثال ـ عندما أنشأت مراكز توزيع لمنتجاتها عبر أنحاء العالم، عن طريق الشراء أو الاستثمار في تلك الدولة، لتقريب منتجاتها من المستهلك[11].

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود هذه القوى مايلي:

- **تقسيم العمل:** سير العصرنة الإقتصادية في الدول الصاعدة تعود بالأساس للاقتصاديين المدعوين بـنموذج التنمية المنبسط.
- **نمو الصادرات:** النمو الإقتصادي لهذه الدول هو معزز ـ أحيانا ـ في بداياته بالعرض الداخلي "الوطني" كبديل للإستيراد.
- **قيمة الاستثمار**: تمويل العصرنة مصدره قيمة الادخار التي ترتفع بارتفاع السكان، لاسيما الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[12].

والجدير بالذكر أن الدول الصاعدة موجودة في أربعة فئات للدخل في البنك العالمي:

- ضعيف: الهند، والفيتنام.
- وسيط سفلي: البرازيل، الصين.
- وسيط فوقاني: المكسيك، وروسيا، وجنوب إفريقيا.

المعايير المحددة للصعود:

يمكن حصر أهم هذه المعايير في النمو في الدخل الفردي، ورسملة المستفي ودرجة السيولة الإقتصادية...[*]، كما أن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية " Centre d'études prospectives et d'informations internationales" قد حدد معايير الصعود بعاملين:

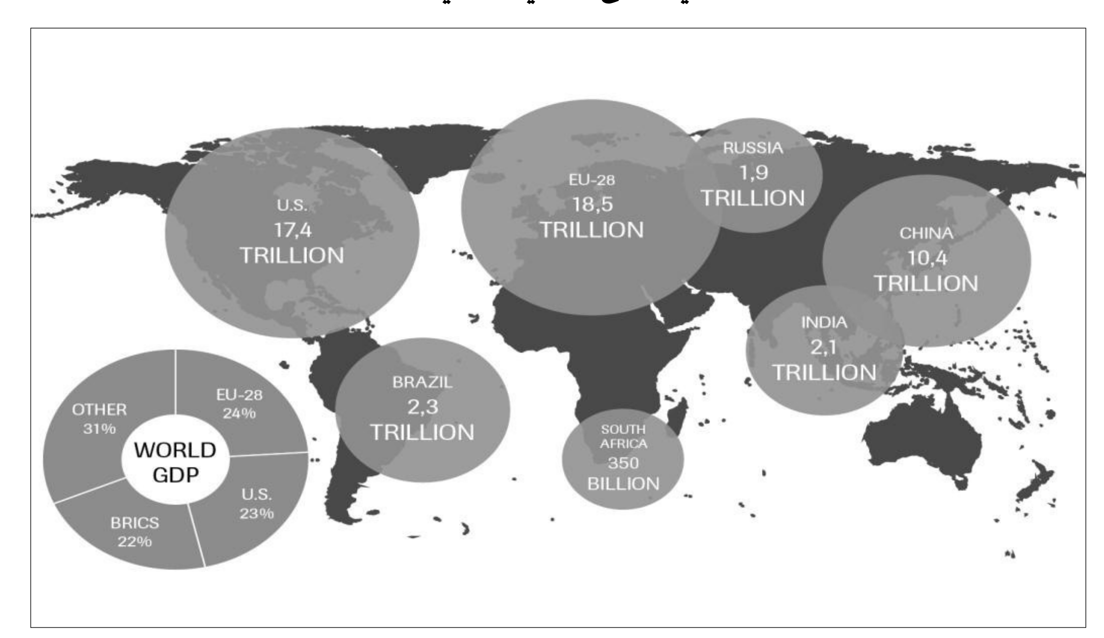
- الإنفتاح الإقتصادي.
- التنوع ونمو الصادرات[13].

وهناك كثير من المعايير التي تسمح بتحديد إقتصاد صاعد والتي من بينها:

- تقدم في سير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات التجارية.
- صعود منتظم حسب PIB وفي دخل الأفراد.
- حضور لرؤوس الأموال الخارجية على المدى الطويل.
- منشآت بمقاييس عالمية.
- الاقتصاد المتنوع الذي لا يستقر فقط على تصدير المواد الأولية.
- إقتصاد صاعد يقدم عروض لتقريب المتعهدين ورعاية الديناميكية الديمغرافية وزيادة عدد المستهلكين.
- استحسان بخصوص المستقبل وحماسة محمولة من طرف شبابها بالإضافة إلى أنهم مثقفين بمجتمعهم[14].

وبشكل عام، يمكن القول أن الدول الصاعدة هي في مستوى دخل متوسط للأفراد، قيمة النمو في PIB أكثر إرتفاعا بالنسبة للإقتصاديات الأكثر تقدما، وتتحمل تغيير مؤسساتي أكبر[15]، وهذا ما يجعلنا نتساءل ماهية النمو في PIB، والذي يعني هو قياس وحسم النمو لأطول أمد، ويعتمد على أربع عوامل: النمو الديمغرافي، وجمع رأس المال المادي المتعلق برأس المال البشري، وكذا التقدم التكنولوجي، إذا في إطار هذه الدراسة نقوم بحساب قيمة النمو لأطول أمد للاقتصاد المعطى (بيانات متعلقة بسنة كاملة)، كما هو مبين في المخطط رقم 01.

الشكل 1- اجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة2016 بالدولار.



Source: The BRICS as an EU Security Challenge2016, Clingendael Report,p14.

الدول /المجموعات	الناتج المحلي لسنة 2016 بالدولار	النسبة العالمية
الاتحاد الأوربي	18.5 تريلون بما فيه بريطانيا /28 دولة	%24
الولايات المتحدة	17.4 تريلون	%23
الصين	10.4 تريلون	مجموعة البريكس %22
البرزايل	02.3 تريليون	
الهند	02.1 تريليون	
روسيا	01.5 تريليون	
جنوب افريقيا	350 مليار	

من إعداد الباحث استناد على معطيات الشكل -01-

والملاحظ أن دول مجموعة البريكس لوحدها تشكل 22% من مجموع الناتج المحلي العالمي لسنة 2016، وبما يعادل تقريبا الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي كما هو موضح في الشكل رقم:02.

وعلى العموم، يمكن ملاحظة أن الصين بناتج محلي إجمالي يقدر ب 10.4 تريليون دولار تحتل أكبر نسبة في الناتج المحلي لدول البريكس مما يضعها على قمة القوى الصاعدة بحسب هذا المعيار.

المحور الثاني: القوى الإقليمية الصاعدة؛ الدوافع والمقومات:

تلجأ الدول لإنتهاج سياسية أو سلوك معين على الساحة الدولية كدافع أو رد فعل على سلوك أو سياسة أخرى سبقتها، كما أن هناك مجموعة من المقومات التي تدعمها وتساعدها للوصول لأهدافها،

فمن المهم بالنسبة لها أن يكون لديها إدراك أو تصور لدور محدد يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكاتها في السياسة الخارجية، كما ينبغي أن تقدر حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي، نتيجة لممارستها لهذا الدور، ومن الضروري أيضا أن يكون لدى هذه الدول تصور لأدوار الأطراف الأخرى في النسق الإقليمي أو الدولي، وكذا للمجال الحيوي الذي تمارس دورها في إطاره، ويقتصر هذا المجال على محيطها الإقليمي، أم يتجاوز ذلك إلى النطاق الدولي ككل، أم يشمل الإطارين، الإقليمي والدولي معا[16].

ولا يقتصر مفهوم الدور على مجرد تصور الدولة لطبيعة دورها ولمجالها الحيوي نظريا، وإنما يشمل ـ أيضا ـ كيفية ممارستها لدورها وترجمته إلى سياسات واقعية، بما يسهم في تحقيق أهدافها المنشودة[17]،وقد يكون للدولة الواحدة أكثر من تصور لدورها في العلاقات الدولية، وكذا يمكن أن يتغير أو يتطور الدور الذي تقوم به في العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة، خاصة مع حدوث تغيير في نظامها السياسي، سواء على مستوى الأشخاص أو الإتجاهات، وهناك العديد من الأدوار التي تقوم بها الدول في العلاقات الدولية، ومن أبرزها دور: حامي المنطقة، والمحب للسلام، والمتميز عن حلفائه، والحليف الموثوق، والمستقل النشيط، وزعيم إتجاه دولي معين، والأنموذج أو قلعة الثورة، والدولة المنبوذة، والقائد الإقليمي[18].

1: دوافع القوى الصاعدة:

تعد المدرسة الواقعية والتي بدأت صياغة مقولاتها قرب إندلاع الحرب العالمية الثانية، من أهم واضعي النظريات في دراسة العلاقات الدولية، وأهم ما جاءت به هو تأكيدها على القوة والمصلحة بإعتبارها المحرك الأول لسلوكات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وكذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها، ويرى أنصار هذه المدرسة أنه كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي أكبر[19].

وبمجرد إمتلاك دولة ما لمقومات القوة[*]، فإنه يعد سببا مباشرا لدفع وبسط هيمنتها وسيطرتها على الآخرين، فمهما أختلفت طبيعة السياسات المنتهجة من طرف الدول فإنها تصب كلها في قالب القوة، التي تعتبر كوسيلة، وأداة لبلوغ الغايات المرجوة[20].

لقد كان الواقعيون مثل المؤسسين الليبراليين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين شديدي الوعي بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة صارت موضع شك وتساؤل، ولكنهم لم يستنتجوا

بأن هذا التطور قد يؤدى إلى عالم ينقصه الإستقرار الإجتماعي والتنظيم، وركزوا بدلا من ذلك على مطالب عالم الجنوب بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالإقتصاد العالمي، وكانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنها تعمل ضد مصالح دول العالم الجنوبي، فتعرضها لمنافسة غير عادلة، وقوى إقتصادية خبيثة. وقد أخذ الواقعيون الحالة التي قدمها العالم الثالث على محمل الجد، ولكنهم جادلوا بأن المبادئ والأعراف التي يطالب بها العالم الثالث ـ أنذاك ـ لن تبدأ في العمل إلا إذا تزحزح ميزان القوى ضد الغرب[21].

وتوضح الأدلة في العقود الأربعة الماضية وبشكل مقنع أن المشاركة في الإقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في أداء الإقتصاد المحلي للدول المتقدمة، وكانت علاقات الدول بالإقتصاد الدولي دائما مثار إشكال، ومن هنا فإذا كان الإقتصاد الدولي تعكسه ثروة الدول فإنه يصبح على الفور موضوعا سياسيا محليا مهما[22]، يظهر فيه التداخل جليا في محاولات فهم العلاقة بين القوى الصاعدة في النظام الدولي، مثلا الهند ترى الصين كتهديد لكن في نفس الوقت شريك، وأنموذج تسعى لمحكاته، خاصة ما يتعلق بالشق الإقتصادي[23]، وما مثله من نمو متسارع، وغير مسبوق في المحيط الدولي.

2. مقومات القوى الصاعدة:

تعتمد القوى الإقليمية في ممارسة دورها على ما تملكه من مقدرات وطنية، حيث إن إتساع المساحة وتوافر الموارد الإنسانية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية، وغير ذلك من عناصر القوة الشاملة للدولة، غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور له وزنه الإقليمي[24]:

تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية، ومركزا في السلم الدولي، وتمتلك هذه الدول (ألمانيا، واليابان، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل) مقومات القوى الإقليمية، حيث تتوافر لها إمكانات سياسية وإقتصادية وعسكرية، علاوة على شبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة.

ومن أبرز هذه المقومات الإقتصادية ـ كونها القاعدة والأساس ـ والتي ساهمت في بناء هذه الدول هي:

أ. المقومات العسكرية:

لطالما أرتبطت السلطة ـ تاريخيا ـ بالقوة العسكرية[25]، ولو أخذنا كمثال كل من الصين وروسيا فإنها في الوقت الذي كانت دول إتحاد الناتو تقلص من نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية، من إحدى عشرة بالمئة في 2006، لتصل إلى خمس وعشرون بالمئة في 2011، بإنخفاض تعداد قواتها المسلحة من2.51 مليون عسكري في عام 2000، إلى 1.86 مليون في عام 2012، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب بإستعدادات عسكرية ذات تقنية

عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها، بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهندي، لتغير في خطة أمريكا الإستراتيجية، بإيقاف أو تأجيل إكمال نشر منظومتها الصاروخية الدفاعية لمرحلتها الرابعة، المقررة في أوروبا بحلول عام2020[26].

كما قامت روسيا بتحريك سفينة حربية في منطقة القرن الأفريقي، والمحيط الهندي والهادي 2015، وهو ما يؤشر لإستعدادها لمواجهة تحديات بريطانية-أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الآسيوي، لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط، تطال قواعدها العسكرية مباشرة.

ولقد أظهر بدء هذا التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو-عسكرية للدول الكبرى (الصين، وروسيا، وأمريكا)، مما ينبئ بمؤشر العد التنازلي للحرب الإستباقية المتوقعة، والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق آسيا[27].

وعليه فإن هذه الدول التي تمتلك جيوشا قوية والتي تعد من أقوى الجيوش في العالم وأكثرها تنظيما وتسليحا، للقيام بأدوار إقليمية أو دولية فاعلة، في مهام حفظ السلم، وفرضه عند اللزوم على نحو ما تشهده خبرة كل واحدة منها، حيث تتدخل ألمانيا بكثرة في عمليات حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بأزمات شرق أوربا، وكذلك تدخل جنوب إفريقيا في إدارة الأزمات المحيطة بها في جنوب القارة الإفريقية، كما ساهمت كذلك كل من الهند والبرازيل في الكثير من مهام حفظ السلام وتسوية النزاعات[28]، كما قامت اليابان سنة 2006 بإستحداث وزارة الدفاع، من أجل تسويق تصورها الإستراتيجي العسكري الجديد.

ب. المقومات السياسية والدبلوماسية:

أخذت الدول الصاعدة تحذو حذو الدول المتقدمة، خاصة فيما يتعلق بإمتلاك الإرادة السياسية لمتابعة المصالح[29]، حيث تعتبر العلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة، إذ تعد المراقبة الصارمة على الإتحادات العمالية [30] قاعدة مؤسسة للإقتصاد في هذه الدول.

فعلى **الصعيد السياسي**، تعتبر كل الأنظمة السياسية لهذه الدول ـ كما يرى البعض ـ من أكثر النظم الديمقراطية والليبرالية في العالم، لأنها تعمل في ظل دساتير تحضى بتوافق القوى السياسية والإجتماعية فيها، وتحفظ الحقوق والحريات [31]، حيث قامت كل من الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وحتى اليابان بعدة إصلاحات سياسية في السنوات الأخيرة، من أجل كفالة حقوق الإنسان، وتجسيد الحريات العامة، والرضاء الإجتماعي الداخلي.

لذلك فقد تميزت سياسات هذه الدول على المستوى الإقليمي والدولي بدبلوماسية الدول الصاعدة المتسمة بكثرة نشاطها، سواء على مستوى الإتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال

الفاعلية في إطارها[32]، وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل واسع وغير مسبوق دوليا، دبلوماسية "الأموال السائلة" (Diplomacy cash)؛ مما أدى إلى إنتشار مصالحها الحيوية وتمددها إلى مختلف أنحاء العالم[33].

وعلى **صعيد الدبلوماسي والدولي**، تحتفظ هذه القوى بشبكة علاقات واسعة مع دول العالم المختلفة، أولها أهمية العلاقات القائمة بينها من أجل توحيد توجهها الخارجي كقوى إقليمية صاعدة، ذات توجه مشترك، كما لدى هذه الدول بالخارج العديد من السفارات والمفوضيات العليا، والقنصليات، والقناصل الشرفية ومكاتب الإتصال، والبعثات غير مقيمة، وبشكل متفاوت، وموزعة عبر أغلب دول العالم، إلى جانب عضوية هذه البلدان في الفضاءات الإقليمية والعالمية، من منظمات دولية، ونوادي، وتنسيقيات حكومية وغير حكومية وهجينة، كما أن هذه البلدان تستضيف على أرضها العديد أيضا، من السفارات والتمثيليات الدبلوماسية[34].

ولهذه القوى الإقليمية ـ إجمالا ـ علاقات مميزة مع العالم الغربي، بصفة عامة،والولايات المتحدة الأمريكية، بصفة خاصة بفعل المصالح المشتركة، وعلى الصعيد ذاته وسعيا لتعظيم قدراتها ودورها كفواعل دولية وليس إقليمية فقط، ولذلك عمدت هذه الدول إلى إقامة محور تعاون قطبي وإقليمي مع بعضها البعض، وهو ما إنتهجته كل من الهند في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وألمانيا في أوربا، وجنوب إفريقيا في إفريقيا، واليابان في أقصى الشرق، وهو التعاون الذي شمل من بين أهدافه تشاور وتعاون الدول الخمس فيما يتصل بجهود إصلاح مهام الأمم المتحدة وكيفية تفعيل دورها المنوط بها.

ج. **المقومات الاقتصادية:**

يدرس علماء الإقتصاد تلك السياسات الإقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات الوطنية للإقتصاديات الصاعدة، وعموما إنتشرت إستراتيجيتان حاولت الأولى المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الإستعاضة عن الواردات، عبر إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسية وذلك بإرساء قواعدها، والشروع بالتصنيع للإستهلاك المحلي، وقد وضعت التعريفات العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى، وتعنى المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير، وقد إستهدفت هذه الإستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية، وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة[35].

ويعتبر الإقتصاد حجر الزاوية في قوة الدولة وقدرتها على القيام بدور القوة الإقليمية الفاعلة، وهو ما يظهر أن الدول تمتلك أكبر إقتصاديات العالم، فاليابان يعد عملاقا إقتصاديا، وألمانيا هي القوة الإقتصادية الأولى في أوروبا، وكذلك الإقتصاد البرازيلي القوة الإقتصادية الأولى في أمريكا

اللاتينية، وهي تعد تاسع قوة إقتصادية في العالم، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا، كما تعد الهند أحد أقوى الإقتصاديات الآسيوية الصاعدة، بل هي في حالة تنافس دائم مع الغريم الصيني.

د.المقومات الإجتماعية والمجتمعية: يظن إقتصاديون ومصممون إجتماعيون كثر أن النمو الإقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان، وهذا فعلا ما حدث مع كل من البرازيل والصين حيث أحرزتا نجاحات مهمة في نضالهما ضد الفقر، بيد أن النمو السكاني ـ في حد ذاته ـ يعتبر مقوم مهم ومساهم في نمو إقتصاديات هذه الدول، من خلال وفرة اليد العاملة، وبما يوازي إستقطاب هذه الدول للإستثمارات "لرأس المال الخارجي"، هذا من جهة، الزيادة في عدد السكان يساهم في رفع معدل الإدخار، ومن جهة أخرى.

وتشترك كل من هذه الدول على صعيد البنية المجتمعية من تعدد مجتمعي، وأثني، وعقائدي كبير، بدرجة لا يمكن أن تكون في بلدان أخرى من العالم، حيث تعدد الجماعات الأثنية كحال جنوب إفريقيا، التي تحوي السود، والبيض، والملونون وحتى الآسيويون[36]، وكذلك هذا التنوع نجده متواجدا بقوة في الهند، وإلى حد ما في البرازيل، بينما يقل أكثر في ألمانيا، وبدرجة أكبر بكثير في اليابان، وعلى الصعيد الديني فإن الهند تعتبر الأكثر تنوعا وتشعبا، من غيرها، وهناك من ننتشد فيها المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها كحال ألمانيا والبرازيل[37]، وأهمية هذا البعد أنه يضفى على هذه الدول طابع التنوع والتعدد .

هـ. المقومات الثقافية: إزدادت أهمية العامل الثقافي في السياسة العالمية بعد نشر "صامويل هنتغتون" مقالته "**صدام الحضارات**" (في مجلة السياسة الخارجية في العام 1993)، وبعد ثلاثة أعوام ظهر الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته، في محاولة منه لبناء تصور شامل يشرح الملامح الرئيسية لنظام السياسة الدولية، يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية[38]، وبما أن الدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب مع في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرة حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا[39]، فإن طبيعة هذه الثقافات المتنوعة قد أحبطت تلك الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصر البعد الثقافي العلمي، في عولمة أنموذج واحد "نهاية التاريخ[40]، وهو التصور الذي تسعى أنماذج ثقافات الدول الصاعدة إلى الحيلولة دون فرضه عليها من الخارج، وتعمل إلى توطين ما فيه من إيجابيات خدمة لمصالحها الحيوية.

<u>المحور الثالث</u>: تشخيص لمواطن خلل منظومة الأمم المتحدة وضعفها:

إن المطالبة المتكررة بالإصلاح، تعني تلقائيا إنتشار الإدراك بوجود خلل في واقع المنظمة الدولية، وعندما تصل هذه المطالبة إلى مستوى الدول التي تعتبر بسبب موقعها عالميا وداخل المنظمة هي المنتفعة بأنها على ما هي عليه الآن، فيعني ذلك أن الضغوط من جانب الدول المتضررة تصاعدت إلى درجة تفرض التفاعل معها، وأن ذلك لا يعني الإستجابة لها بالضرورة، ولا التخلي الطوعي عن ميزات يمكن إعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للخلل.

ولا يوجد من يطالب جادا بتغيير جملة من الأسس والمبادئ والقواعد الكبرى المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة منذ العام 1945م، والتي حملت في العلوم السياسية والقانون الدولي وصف الشرعية الدولية (قبل تمييعه حديثا في الإستخدامات الشائعة في اللغات المختلفة)، أو وصف القانون الدولي العام[41]، وعدم المطالبة بالتغيير وهو ما يشير إلى أن النصوص المعنية ـ كانت وما تزال ـ تجد القبول بشكل عام، كما هو الحال مع مبادئ "المساواة بين الدول" و"حق تقرير المصير" و"عدم مشروعية إغتصاب الأراضي بالقوة"، مع ما ينبثق عنها من قواعد "نظرية" للتعامل الدولي.

ويستثنى من هذه المبادئ "**سيادة الدولة**" التي تسعى المجموعة المنتفعة -أو غالبيتها- من واقع الأمم المتحدة إلى تغييره، وترفض ذلك مجموعة الدول المتضررة، أو التي تخشى من مضاعفة تضررها، إذا تحقق التغيير المطروح، ومن المؤكد أن الخروج على هذا المبدأ، سواء عبر فرض إنتهاكه بالقوة، أو عبر التوافق على صياغات جديدة له، بحجة حقوق الإنسان والأقليات، إذا تحقق دون إصلاح جذري لعمل الأمم المتحدة نفسها، فلن يصب في خانة الإصلاح المنشود، بل في ترسيخ فرض إرادة الأقوى، مهما تناقضت، مع ميثاق الأمم المتحدة[42].

والجدير بالذكر، أن الخلل الأساسي كامن في التطبيقات العملية الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا يعود ذلك إلى فترة ما يسمى بعد الحرب الباردة فقط، بل يكاد يغطي تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها، وهذا الخلل القائم في الإجراءات والقرارات وفي البرامج التنفيذية، وغيرها من التطبيقات العملية للأجهزة الستة الرئيسية للمنظمة (الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، والمجلس الإقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية)، تغلغل تلقائيا في الهيئات الفرعية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة حقوق الإنسان، وغيرها.

هذا فضلا عن الخلل الكبير القائم في مؤسسات أخرى تابعة للمنظمة الدولية، وقائمة منذ نشأتها، تلعب دورا أكبر على الصعيد التطبيقي للسياسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وهو ما يؤكد تفشي مواطن الخلل الواسعة النطاق والتي يمكن تثبيتها تحت عنوانين كبيرين[43]:

1- التكوين الإداري والتنظيمي للأجهزة والمنظمات الفرعية، وأوضح مثال لذلك نظام "النقض/ الفيتو" في مجلس الأمن، الذي إنتهك من البداية نص الميثاق على مبدأ "المساواة بين الدول"، وكذلك "نظام التصويت" في صندوق النقد الدولي، الذي إنتهك المبدأ نفسه، وكذلك الحيلولة دون حصول جهاز "محكمة العدل الدولية" على صلاحية القرارات الملزمة لجميع الدول، ولجميع أجهزة الأمم المتحدة نفسها، وهو ما أدى إلى إنتهاك الشرعية الدولية من حيث الأساس، أي من حيث ضرورة أن تكون مبادئها فوق عوامل القوة وتفاوتها بين الدول "المتساوية "شكليا، وفق نصوص القانون الدولي المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة.

2- ما يسمى بالسياسة الواقعية، وقد كانت قائمة ـ على الدوام ـ على أساس تغليب مفعول ما تصنعه القوة على ما سواه، وقد تحولت منذ الحرب العالمية الثانية وبتأثير نتائجها فقط -وهذا جوهر الخلل في تكوين الأمم المتحدة نفسها- من إعتبارها صيغة جديدة بوصف "شرعة الغاب"،(كما يشهد على ذلك ما صنعته تفوق القوة النازية ردحا من الزمن في العلاقات الدولية، أو ما صنعه ويصنعه تفوق القوة الأمريكية).. إلى إعتبارها "شرعة الأمم المتحدة"، أي إعطاء صبغة المشروعية للقرارات التي تصدر وفق موازين القوى المتحكمة في عمل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، بتنفيذ ما تراه ضروريا، أو تعطيل ما لا تراه متوافقا مع مصالحها، وفق منظورها.

ولهذا، فإن إصلاح المنظمة الدولية لا يمكن أن يتحقق دون أن يزيل "**جوهر الخلل**" المتمثل في هذين المجالين وما يتفرع عنهما، ويمكن القول إن المطروح تحت عنوان الإصلاح حتى الآن، وفق الدول المتنفذة والمنتفعة من واقع الأمم المتحدة، ليس إصلاحا من حيث جوهره ومضمونه.

المحور الرابع: رهانات القوى الإقليمية الصاعدة وإصلاحات الأمم المتحدة:

من أبرز التوجهات لإعادة هيكلة الأمم المتحدة هو السعي إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن الدولي، بحيث يضم عددا جديدا من الدول وجعلها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن أسوة بالخمسة الكبار الذين يتمتعون بحق الفيتو وهم: أميركا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين.

إذ يرى الكثيرون أنه من الإجحاف أن يبقى التشكيل الراهن لمجلس الأمن على حاله، بعد مرور أكثر من سبعة وستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، وأنه لا بد أن يتضمن تشكيل مجلس الأمن الذي يمثل قمة القرار الدولي في مسائل الحرب والأمن والسلام، ترجمة للقوى الدولية المؤثرة والصاعدة التي تبلورت خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فضلا عن توسيع نطاق المساهمة في القرار الدولي لتشمل دول الجنوب، أو القارات التي تنتمي إليها مثل: أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا[44].

وفي هذا الإطار، تدور الإقتراحات حول ضرورة إعطاء كل من اليابان وألمانيا والهند والبرازيل ـ على سبيل المثال ـ صفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ممثل للقارة

الإفريقية، وقد شكلت هذه الدول تحالفا مشتركا أطلقت عليه **(لجنة الأربعة)** من أجل العمل بشكل مشترك بهدف نيل العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولي، وترك لإفريقيا أمر إختيار من يمثلها، ولكن هناك مشكلات وتحديات كبيرة تواجه مشروع توسيع عضوية مجلس الأمن، فأميركا تعترض ـ من حيث المبدأ ـ على منح دول أخرى حق النقض (الفيتو)، وتعتبر أن ذلك سوف يعرقل ويضعف القدرة على إتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، ولهذا هي تدعو إلى منح بعض الدول العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولكن من غير منحها حق إستخدام الفيتو، في حين أن الدول المرشحة لدخول مجلس الأمن تتطلع إلى إستخدام هذا الحق، لتأكيد مكانتها الدولية وجدارتها في صنع القرار العالمي[45].

ويدور جدل كبير حول من سيكون له الحق في الحصول على إمتياز إستخدام حق النقض، أو الفيتو[46]، وتثار هنا تحفظات على منح دولة نامية أو إفريقية حق إمتلاك هذا الحق، وتعتبر دوائر أميركية وغربية إحتمال إمتلاك دولة إفريقية لحق الفيتو في مجلس الأمن، بمثابة نوع من العبث السياسي، وأقصى ما يمكن قبوله - في رأيهم- هو منح إفريقيا مقعدا أو مقعدين لدولتين عضوتين دائمتين في مجلس الأمن ولكن من غير التمتع بإمتياز إستخدام الفيتو، وفي القارة الإفريقية ذاتها يدور جدل كبير حول من يمتلك الصلاحية لتمثيل إفريقيا في هذا المجلس وتنحصر المنافسة بين كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر.

ويبدو أن دول جنوب إفريقيا تحظى بشبه إجماع دولي على أهليتها لتمثيل إفريقيا في مجلس الأمن[47]لا سيما وأنه ينظر إليها في أوروبا وأميركا على أنها تمثل إمتدادا ـ بشكل أو بآخر ـ للحضارة الغربية بحكم وجود السكان البيض ذوي الأصول الأوروبية فيها، فضلا عن تقدمها الصناعي والإقتصادي، ووجود رغبة لمكافأتها على قرارها الطوعي بالتخلص من أسلحتها النووية في مطلع التسعينات.

وسوف ينعكس ذلك على المداولات بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما أن مشروع الأمين العام (السابق "كوفي أنان" سنة 2005) الذي عرض لتوسيع العضوية في مجلس الأمن يتعرض للعديد من الإنتقادات، لأن توسيع هذه العضوية يؤدي إلى مزيد من بطء إتخاذ القرار في المجلس، وتعقيد عملية صنع القرار، كما أن منح أعضاء جدد حق الفيتو سوف يوسع من إحتمالات عرقلة إتخاذ هذا القرار.

وتؤيد أمريكا منح اليابان العضوية الدائمة، بإعتبارها حليفا موثوقا، فضلا عن مساهمتها بـ 20% من ميزانية الأمم المتحدة، ولكن بعد المعارضة الألمانية للقرار الأميركي بشن الحرب ضد العراق،لم تعد أميركا متحمسة لمنح ألمانيا العضوية الدائمة، خشية زيادة القوى المناهضة لسياساتها داخل مجلس الأمن.

وقد جددت مرة أخرى في الإجتماع السابع والستين للجمعية العامة لأمم المتحدة في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر 2014،كل من البرازيل وألمانيا والهند واليابان محاولاتهم لإصلاح مجلس

الأمن الدولي، وتوسيع الدول الأعضاء المنتمية إليه، ضمن مساعي شاملة تسعى إلى إشراك عدد أكبر من البلدان في صنع القرار الدولي، لا سيما تلك التي باتت تحظى بتأثير متصاعد، لكنها ليست المرة الأولى التي تثير فيها البلدان الأربعة موضوع توسيع مجلس الأمن، وتعبر عن رغبتها في الإنضمام إليه والجلوس جنبا إلى جنب مع الدول الخمس دائمة العضوية[48].

والجدير بالذكر، فإن تلك الدول سبق لها، وإن قادت محاولات متكررة لإصلاح هياكل الأمم المتحدة، حتى تصبح أكثر إتساقا مع حقيقة العالم المعاصر، الذي تشكلت فيه قوى جديدة، تحتاج إلى من يعبر عنها، وتنطلق المطالبة بالإصلاح من فكرة أساسية مفادها أن مجلس الأمن الحالي الذي يُحصر أعضاؤه في الدول الخمس المعروفة، لا يعكس الوضع الدولي المستجد، ولا القوى الصاعدة ذات النفوذ المتنامي، كما أن الدول الحالية التي تحتكر الإنتماء إليه لا تمثل سوى جزء من سكان العالم، فيما تبقى أجزاء واسعة في القارات كافة بعيدة عن التمثيل الجدير بها في مجلس الأمن.

وتدفع هذه القناعة الراسخة لدى مجموعة الدول الأربع ـ في كل مرة ـ إلى تجديد دعواتها بإصلاح مجلس الأمن الذي طال إنتظاره، ولإبقاء الزخم مستمرا ومواصلة الضغط على المجتمع الدولي، وإجتمع وزراء خارجية البلدان الأربعة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال سبتمبر الماضي لحشد التأييد لمطالبهم، رغم غياب إجماع دولي بين الدول 193 الأعضاء في المنظمة الأممية.

سعت الدول الراغبة في الإصلاح إلى إثارة الموضوع ومناقشته في دورة للجمعية العامة، وهي مساعي طموحة جدا بالنظر إلى غياب الإجماع الدولي، وتردد القوى الكبرى في مباشرة الإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، ليقبل في عضويته بلدان جديدة ذات وزن على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار، تلقت الهند دعما واضحا من أغلب الأعضاء الدائمين، لا سيما الولايات المتحدة التي لم تتردد على لسان رئيسها "باراك أوباما"، ففي زيارة قام بها إلى نيودلهي خلال شهر نوفمبر 2011، تعهد أثناءها بدعم جهود الهند للجلوس مع باقي القوى إلى طاولة مجلس الأمن، وتأمين مقعد دائم لها يعكس قوتها المتنامية على الساحة الدولية، ولم يقتصر الأمر على أميركا، بل جاء الدعم أيضا من فرنسا وألمانيا وروسيا، الذين عبروا جميعا عن تأييدهم للمطالب الهندية وتطلعاتها بشأن الإلتحاق بالدول دائمة العضوية[49].

والواقع، إن جميع القوى الدولية المتواجدة في مجلس الأمن ساندت الهند، عدا الصين التي ترى نفسها القوة الآسيوية الوحيدة، ولا مجال لمزاحمتها من قبل قوى أخرى صاعدة، لذا من المرجح أن تُعطل أي محاولة لصعود الهند إلى مجلس الأمن.

وكانت الصين قد رفضت ترشيح الهند كما تحفظت أيضا على مبادرة الدول الأربع المطالبة بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، محذرة من أن مطالب الإصلاح الحالية ستضعف منظمة الأمم

المتحدة، إن تم الإسراع في إدخالها، ولتبرير وجهة نظرها أشارت الصين إلى حالة التشرذم وعدم الإجماع الذي تعيشه المنظمة بشأن مسألة الإصلاح، وأنه من الضروري الوصول إلى توافق دولي ـ أولا ـ قبل الحديث عن توسيع المجلس، ومع أن المجتمع الدولي متوافق من حيث المبدأ على ضرورة الإصلاح من خلال تجديد هياكلها، وتوسيع العضوية في مجلسها، إلا أن تفاصيل الإصلاح مازالت بعيدة عن التوافق، بل لم تُطرح لحد الآن خطة محددة المعالم لإجراء الإصلاح المنتظر[50].

وتبرز أيضا إلى جانب الدول الأربع التي تضغط من أجل الإصلاح وترغب في الإنضمام إلى مجلس الأمن مجموعة الدول الأفريقية التي ترى بأنها تستحق مقعدين دائمين، هذا في الوقت الذي تصر فيه الدول العربية وأميركا اللاتينية على تمثيلها في هذا المجلس.

وفي ظل هذه الأجواء التي تكثر فيها المطالب وتتسابق فيها الدول والمناطق على الحصول على هذا التمثيل فإنه من غير المرجح أن تكون عملية الإصلاح سهلة، أو حتى قريبة في الزمن، لا سيما وأنه لا بد من توفر إجماع لثلثي الدول الأعضاء في الجمعة العامة، وهو ما يفسر فشل المحاولات التي تقوم بها الدول الأربع لفرض الإصلاح.

ولعل ما يعقد الوضع هو عدم إتفاق الجميع على الدول الأربع نفسها، فالولايات المتحدة، وإنْ كانت تساند إنضمام بعض الدول إلى مجلس الأمن، إلا أنها تتحفظ على مطالب أخرى، ومع ذلك ظلت الهند مستميتة في مساعيها إلى جانب دول أخرى في كل مرة تسنح فيها الفرصة إلى حشد التأييد الدولي لموقفها.

وفي هذا السياق، تستضيف الهند وفود الدول النامية في نيويورك، وتغريهم بالمساعدات التنموية لدعم محاولات إنضمامها إلى مجلس الأمن، بل قدمت نيودلهي تنازلات إلى دول أخرى لضمان وقوفها إلى جانبها، عندما يُشرع في إصلاح هياكل الأمم المتحدة، وهي تعلق أهمية بالغة على تأمين مقعد دائم في مجلس الأمن لما يمثله من إعتراف دولي بالمكانة التي وصلت إليها البلاد وبدورها في تقرير السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ما يشكله الإصلاح المطلوب من ترجمة فعلية للمعطيات الدولية المستجدة، والتحولات في موازين القوى الجارية حاليا في العالم.

والملاحظ أن القمة العالمية سنة 2015، كانت منوطة بمهمتين أساسيتين:

الأولى: هي مراجعة وتقويم مدى التقدم والإلتزام في تنفيذ قرارات قمة الألفية في سنة إنتهاء مجالها الزمني سنة 2015، بحيث تم طرح الجيل الثاني من هذا البرنامج في إطار أجندة 2016-2030 تحت مسمى " تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية".

والثانية: بحث كيفية تطبيق مشروع إصلاح الأمم المتحدة الذي كانت قمة الألفية، قد دعمته وشجعت عليه، بحيث قدم تقريرها إلى الأمين العام الذي رفع معه رؤيته في ضوء هذا التقرير لكيفية

إصلاح الأمم المتحدة، وهي القضية التي إحتدم حولها الجدل منذ فجر التسعينيات من القرن الماضي إثر تفكك الإتحاد السوفيتي، وتزايد التطلعات وتأجج الطموحات الخاصة بالقوى الإقليمية الجديدة إلى جانب رؤية دول الجنوب الطموحة نحو إحداث إصلاحات بالأمم المتحدة لمواجهة التهديدات الناعمة وغير المرئية في عالم اليوم.

وعلى العموم، لم يعد مقبولا اليوم إحتكار حق "الفيتو" من قبل مجموعة صغيرة من الدول، تعبر عن توافقات ما يسمى بعد الحرب العالمية الثانية، فيما الواقع الدولي يشير إلى صعود قوى دولية مؤثرة، تبحث لنفسها عن صوت يضمن لها مصالحها، ويشركها في تحديد السياسيات العالمية، غير أن هذا الإدراك بضرورة الإصلاح، والذي بدأت تتسع دائرته في العالم، ما تزال دونه عقبات حقيقية، أهمها غياب التوافق وإستمرار الصراعات بين القوى المتنافسة.

الخاتمة:

إحتفلت الأمم المتحدة في دورة سبتمبر السنوية العام 2015 بمرور سبعين عاما على نشأتها (1945 - 2015م)، وبهذه المناسبة إنعقدت قمة عالمية في الأمم المتحدة لزعماء ورؤساء حكومات نحو 193 دولة عضوا ـ أو أزيد ـ في المنظمة الدولية في سبتمبر 2015، وقد إكتست هذه القمة أهمية خاصة لأنها عقدت أيضا بمناسبة مرور خمسة عشر سنة على إنعقاد قمة الألفية بالأمم المتحدة العام 2000، التي أصدرت إعلان الألفية الشهير، الذي كان يرمي إلى إعطاء دفعة لدورها في النظام الدولي، في ضوء إرهاصات تحديات القرن الحادي والعشرين .

ولقد تبين إنه على الرغم من كل هذه الآمال والتطلعات والطموحات، والحشد الدولي المتوقع لمناقشة مشروع إصلاح الأمم المتحدة في السنوات القادمة إلا أن التوقعات الواقعية في حد ذاتها تحمل جملة من السيناريوهات الأخرى والكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل المنظومة الأممية، وحول طبيعة الإصلاحات التي سيتفق المجتمع الدولي حولها.

وربما يعزز هذا الطرح أكثر هو أن موقف الولايات المتحدة الأميركية بلد المقر (نيويورك) والمساهم الأكبر في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة 22 % والقطب الأكثر بروزا في النظام العالمي الراهن، سوف يكون مختلفا عن موقفها السابق في 2005 الرافض لإصلاح الأمم المتحدة، لكن يبقى مستقبل الأمم المتحدة مرهونا بإصلاحها، الذي تطالب به دول عالم الجنوب، وتسعى الدول الصاعدة إلى الإفادة منه للحصول على مكانة لها عبر تبوئها مقعدا دائما.

ولا يزال العالم يعلق الكثير من الآمال على الأمين العام الجديد للهيئة الأممية البرتغالي السيد " **أنطونيو غوتيريش**"، الذي تولى مهمته مع بداية 2017 خلفا لـ "بان كيمون " الذي أمضى عقدا من

الـزمن دون تطـوير حقيقـي لهيئـة الأمـم المتحـدة لتكييفهـا مـع نـواميس تطـور المجتمعـات الإنسـانية والعلاقات الدولية ومع مستجدات تحديات وإرهاصات القرن الحادي والعشرين.

الهوامش :

[1] - منير مباركية،"القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، **رؤى استراتيجية**،ع.09 (جانفي 2015)،ص ص.121،122.

[2]- Pays émergent, « http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html » (28/04/2016).

[3]- Qu'est-ce qu'un pays émergent **?**

[4]- Définition de Pays émergent , http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html (28/04/2016).

[5] - Qu'est-ce qu'un pays émergent , **Op. cit.** (28/04/2016).

[6] - Pays Émergent,

http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/pays-emergent/-html (29/04/2016).

[7] -Dalila Nicet-Chenaf, **"** Les pays émergents : performance ou développement ? ",

http://www.laviedesidees.fr/Les-pays-emergents-performance-ou.html (29/04/2016)

[8] - **Qu'est-ce qu'un pays émergent ?,**Op. cit .

[9] - محمد خنوش،"الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**،ع10 (ديسمبر 2014)،ص ص.187،188.

[10] - Qui sont les pays émergents **?,**

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/pays_%C3%A9mergent/47084-html (28/04/2016).

[11]. Mark Kobayashi, Building a Future with BRICs: The Next Decade for ffshoring (London: springer, 2008), p.149.

[12] - Qui sont les pays émergents ?, **Op. Cit.**

[*] النمو في الدخل الاجمالي المحلي « Produit intérieur brut PIB» أو «Gross domestic Product GDP» »

- رسملة المستفيد.
- الـ PIB للسكان.
- الشروط المحيطة بـ الاقتصاد الكلي "macro-économique"
- حجم السوق والمنشآت.
- درجة السيولة الإقتصادية.

[13] - Philippe Dorion, "L'Afrique du sud :le « S » dans les « BRICS **»"**,Université d'Ottawa, **Ecole suppérieure d'affaires publiques et internationales** (19novembre 2014),p.9.

[14] - François La Fargue,"des économies emergentes aux puissdances émérgentes :regards sur le monde),**questions internationales**,n°51 (septembre-octobre 2011).pp.102-104.

[15] - Laura Briant et Julien Marcilly,"Quels pays émergents prendront le relais des BRICS ?**"**, **Panorama**, direction de la recherche ;Coface(14 mars 2014),p.2.

[16] - Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework For The Analysis of Foreign Policy in Third World Countries**," African Journal of Science and International Relations**, Vol.3, No. 10(October 2009), pp.423-243.

[17]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)، ص ص.216-217.

[18] - إدريس عطية، "دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي؛ قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي SADC،" مجلة المفكر (تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، الجزائر)، العدد 09 (ماي 2013)، ص ص.425-438.

[19] -**المرجع نفسه**،ص.197.

[*] حيث يرى هانس مورغانتو يرى أن للقوة ثلاث مهام رئيسية في العلاقات الدولية: القوة كعلة مسببة Power as a cause القوة كمخرج Power as an outcome والقوة كآداة power as an instrument أما القوة كعلة مسببة، فهنا تكون القوة بمثابة السبب المباشر لأي فعل سياسي Political action.

[20] - جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: الخلدونية،2007)،ص.146.

[21] - جون بيليس و ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: تر.مركز الخليج للأبحاث، 2004)،ص ص.510،511.

[22] - **المرجع نفسه**،ص ص.463-465.

[23] - Emilian Kavalski, **India and Central Assia : The Mythmaking and International Relations of a Rising Powers** (London: I.B.Tauris Publishers 2010), p16.

[24] -يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار القارئ، 1985)، ص.63

[25] - مارتن، **مرجع سابق**،ص.257.

[26] - ماهر بن إبراهيم القصير .**تكتل دول البريكس نشأته-إقتصادياته-أهدافه** (القاهرة: الفكر العربي،2014) ص.278.

[27] - **المرجع نفسه**،ص.279.

[28] - إدريس عطية،" دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي؛ قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي SADC" **مجلة المفكر**، ع.09 (ماي 2013)، ص ص.425-438.

[29] - غراهام ايفانز وجيفري ونوينهام،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (دبي: تر مركز الخليج للأبحاث،2000)ص.210.

[30] - غريفيثس وتيري، **مرجع سابق**،ص.104.

[31] - محمد عاشور مهدي، "جنوب إفريقيا ونيجيريا: أدوار إقليمية جديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفيري 2007)، ص ص.142-145.

[32] - Chritophe Jaffrelot, "Au-de là des BRIC :les nouveaux pays emergents ", **Monde**, n^{0}5, Automne 2010).

[33] - بهاء الدين الزهري،"التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي"، أنظر الرابط: http://alarabnews.com/show.asp?NewId=29712&PageID=34&PartID=2-html(2016/4/20)

[34] - خالد حنفي علي،"الإقليمية الجديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفري 2007)، ص ص.185-190.

[35] - غريفيثس وتيري، **مرجع سابق**،ص ص.103،104.

[36] - **المكان نفسه**.

[37] - Wolfarm Lacher," Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol.39, No.4 (August 2008), pp.384-402.

[38] - مصطفى بخوش،"مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر،ع.3 (أكتوبر2002)،ص.279.

[39] - القصير. **مرجع سابق**،ص ص.274،275.

[40] - بخوش، **مرجع سابق**،ص.161.

[41] - عطية حسين أفندي،" الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير،" **السياسية الدولية**، ع. 117، (جويلية 1994)، ص ص.43-49.

[42] - بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة،" **السياسة الدولية**، ع. 117، (جويلية 1994)، ص ص.55-61.

[43] - إبراهيم أبو حازم، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005)، ص.51.

[44] -إبراهيم احمد خليفة، **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة: دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص.123.

[45] -حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945** (الكويت: عالم المعرفة، 2006)، ص.411.

[46] - من الموضوعات المثيرة المطروحة على جدول أعمال قمة الأمم المتحدة محاولة التوصل إلى تعريف دولي للإرهاب وسط جدل دولي حول ذلك وعجز كبير عن التوصل إلى توافق في هذا الشأن بسبب إصرار أميركا على فرض رؤيتها لتعريف الإرهاب بما يناهض ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يعطي الشعوب التي تتعرض بلدانها لعدوان أو غزو أو احتلال خارجي الحق في مقاومة المحتل أو المستعمر في حين تنظر أميركا إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني أو المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي باعتبارهما من الأعمال الإرهابية. وهو ما لا تقبله الكثير من بلدان الجنوب، الأمر الذي سيرجح الفشل في التوصل إلى تفاهم أو اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ومن ثم عجز الأمم المتحدة عن بلورة سياسات مشتركة تجاه هذا الخطر الإرهابي الذي أصبح في صدارة أجندة السياسة العالمية. أنظر:
- بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين**، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط.3، 2011)، ص.111-112.

[47] - غير أنه في المقابل هناك صراع محتدم بين مصر ونيجيريا حول من تكون له الأحقية في المقعد الأفريقي الثاني، ونشبت في الآونة الأخيرة ملاسنات كلامية بين البلدين، وتطالب مصر بتمثيل العرب والأفارقة في شمال القارة، وتعتبر نيجيريا أنها أكبر الدول الأفريقية سكانا ولا تريد التنازل عن أهليتها للعضوية الدائمة، والأرجح أن الخلافات الأفريقية ستستمر ولن يتم الاتفاق على رؤية مشتركة في هذا الشأن.

[48] - أشرف راضي،" الأمم المتحدة بين ضرورة الإصلاح ومصالح القوى العظمى،" انظر على الرابط التالي:
http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm (03/10/2016)

[49]- عادل الدق،" اتساع الهوة بين مؤيدي ومعارضي توسيع مجلس الأمن،" انظر على الرابط التالي:
http://ww.magrharebia.com/cocoon/awi/xhtlml1/ar/features/awi/feature-01(2016/10/16)

[50] - U. N., **The United Nations TODAY** (New York: Department of Public Information, 2008), pp.41-44.